تقرير

شوقي عشقوتي

صعود اليمين المتطرّف في فرنسا وألمانيا
"إنتفاضة الشارع" تشعل معركة الرئاسة الفرنسيّة

إجتاحت شوارع فرنسا موجة من التظاهرات وأعمال العنف والشغب على مسافة أشهر قليلة من انتخابات رئاسية حاسمة. الأسباب الاقتصادية الاجتماعية كانت في أساس الإنفجار الشعبي والإفتتاح المبكر لمعركة رئاسة الجمهورية التي ستجري في ظل صعود اليمين المتطرف، وفي خضم أزمات داخلية وخارجية تحاصر فرنسا وتدفعها الى مراجعة شاملة

شهدت فرنسا "أعنف" إنتفاضة طلابية في الشارع كادت أن تخرج عن السيطرة. شرارة هذه الحركة الطلابية المطلبية انطلقت من ثانوية في ضاحية باريس اشتكى تلامذتها من نقص في الجسم التعليمي ومن زيادة في ساعات التعليم، ومن تدهور الظروف المدرسية. سرعان ما انتشر هذا التحرك الإحتجاجي مثل النار في الهشيم، وسط أجواء سياسية ملبدة بسبب الإستحقاق الرئاسي في الربيع المقبل، وعلى خلفية أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية عنوانها الإرتفاع الهائل لأسعار المشتقات النفطية والغاز.

تبين خارطة الإضرابات، وما رافقها من أعمال عنف في محيط المدارس، أن جميع المناطق الفرنسية أصبحت في حالة غليان. وما بدأ مطالبة بأساتذة لملء الفراغ الحاصل في مدرسة، تحول إلى حراك مطلبي شامل واتخذ بعدا سياسيا واسعا، فيما فرنسا تعاني من موجة غلاء وتضخم وتراجع القوة الشرائية.

يضع هذا الوضع الحكومة أمام معادلة صعبة: إحتواء الضغوط الاجتماعية في وقت تتطلب فيه أوضاع المالية العامة خفض الإنفاق، بينما يزيد إقتراب الانتخابات من حساسية القرارات المتعلقة بالأجور والخدمات والإنفاق الاجتماعي. في المقابل، بلغت المديونية نحو 119 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزة بفارق كبير السقف المحدد في قواعد الاتحاد الأوروبي عند 60 في المئة. كما تتزايد كلفة خدمة الدين، مع توقع وصول مدفوعات الفوائد إلى نحو 79 مليار يورو في نهاية العام الجاري.

ومع إستمرار إرتفاع الدين وضعف النمو، تزداد حساسية المالية العامة الفرنسية تجاه أسعار الفائدة. فكلما ارتفعت كلفة الإقتراض، اتسع الجزء من الموازنة المخصص لخدمة الدين، مما





يضيق المجال أمام الإنفاق على الخدمات العامة والسياسات الاجتماعية والاستثمار.

ثمة قراءتان لما يجري في فرنسا.

الأولى: قراءة السلطات ومعها اليمين (التقليدي والمتطرف)، وما يسمى الكتلة الوسطية الداعمة للرئيس إيمانويل ماكرون. وتقوم هذه القراءة على التنديد بعنف المتظاهرين وتأجيج الإحتجاجات والإستغلال السياسي للحراك والدفع في اتجاه الفوضى. ويحمل هذا المعسكر المسؤولية، في الدرجة الأولى، لحزب "فرنسا الأبية" الذي يتزعمه المرشح الرئاسي جان لوك ميلونشون.

في المقابل، ثمة قراءة مختلفة لليسار بغالبية تشكيلاته تندد بتجاهل الدولة لمطالب المتظاهرين وللجوئها إلى العنف، وتنفي علاقتها المباشرة بما هو حاصل.

الرئيس الأميركي دونالد ترامب له قراءته الخاصة للأحداث في فرنسا، وردها إلى الهجرة الجماعية الخارجة عن السيطرة و"الإسلام الذي يريد السيطرة على بلد كان عظيما ذات يوم"، مؤكدا أن الأمر لا يتعلق بالمدارس. هنا، يرى خبراء في الشأن الفرنسي أن تصريح ترامب يجسد حقيقة تهربت منها النخب السياسية الفرنسية على مدى عقود، وهي أن الحكومات المتعاقبة فشلت في دمج الأعداد الهائلة من المهاجرين من دول العالم الثالث، خصوصا المهاجرين من شمال أفريقيا، لأن هؤلاء يعتنقون ثقافة تتناقض تماما مع الثقافة الفرنسية. وبدلا من الإعتراف بهذه الحقيقة، فضلت النخب الفرنسية الإشادة بشكل ببغائي بـ"المجتمع المتعدد الثقافات" وتصنيف الأشخاص الذين يدعون إلى وقف الهجرة من دول العالم الثالث والتعامل مع مشكلة المجتمعات غير المندمجة على أنهم متطرفون وعنصريون. تسببت سياسة الهروب إلى الأمام وإنكار الواقع خدمة لمنطلقات النخب الفرنسية الأيديولوجية بزيادة أعداد المجتمعات غير المندمجة بشكل بات يصعب على السلطات السيطرة عليها، بينما

تثقل تلك المجتمعات كاهل القطاع العام بسبب استفادتها بقدر كبير منه من دون أن تساهم في دفع الضرائب بالنسبة نفسها.

هذه الأحداث تجسد النتيجة الطبيعية لتزاوج سياستين اعتمدتهما الحكومات الفرنسية المتعاقبة على مدى عقود، وهما استقبال أعداد هائلة من المهاجرين من دول العالم الثالث،

> **التحرك الإحتجاجي الطلابي فجر "خريف الغضب" وانتشر مثل النار في الهشيم**



وتحمل الدولة أعباء تعليمهم وتعليم أولادهم وتقديم مجموعة من الخدمات الأخرى إليهم. تسببت تلك السياستان بمشكلتين جوهريتين لم يعد في إمكان فرنسا الهروب منهما، تتمثلان في مجتمع من المهاجرين غير المندمجين يزداد عددا وتثقل قدرة السلطات على ضبطه، وقطاع عام يثقل كاهله العدد المتزايد من المستفيدين منه وعدم قدرة الدولة على فرض المزيد من الضرائب لتمويله من دون الإضرار بالاقتصاد.

لا يمكن أن تحافظ فرنسا على استقرارها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على المديين المتوسط والبعيد إذا لم تكن مستعدة لاعتماد حلول جذرية تعالج مسائل الهجرة واللجوء والمجتمعات غير المندمجة على المدى القريب، فضلا عن ضرورة تقليص الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة لأن تلك الخدمات باتت جودتها تتراجع نظرا إلى العدد المتزايد من المستفيدين منها، فيما تثقل كاهل العامل الفرنسي ضرائب مرتفعة لا يمكن مواصلة زيادتها من أجل تغذية القطاع العام. ويشي تقدم مرشحة اليمين الحازم للانتخابات الرئاسية مارين لوبن في استطلاعات الرأي، بأن جزءا مهما من الفرنسيين بات يعي خطورة استمرار الوضع الحالي وأهمية إحداث تغيير جذري في مقاربة الدولة والنخب السياسية لتلك المسائل... بين اقتصاد يكاد يتوقف عن النمو، ومالية عامة تستنزفها الديون، وشارع يستعيد لغة الإحتجاج، تجد فرنسا نفسها أمام معادلة شديدة التعقيد. فالحكومة مطالبة بتهدئة مطالب تتعلق بالأجور والقوة الشرائية والخدمات العامة، لكنها في الوقت نفسه تستعد لميزانية تقشفية يفترض أن تخفض الإنفاق بمليارات اليورو، فيما تقترب البلاد من استحقاق رئاسي سيزيد حساسية أي قرار اقتصادي.

في الواقع، تشتد سخونة المعركة الانتخابية الرئاسية في فرنسا مع أن موعد الانتخابات ما زال بعيدا. فالدورة الأولى ستجرى يوم 18 نيسان 2027 والجولة الثانية الحاسمة في 2 أيار المقبل. ومع حصولها، تنتهي ولاية الرئيس إيمانويل ماكرون الثانية في قصر الإليزيه بعد أن يكون قد أمضى فيه عشر سنوات وسيكون عمره عندها 49 عاما. عندما ترشح ماكرون للرئاسة في المرة الأولى عام 2017، علل ترشحه بأنه يريد أن يمنع اليمين المتطرف من الوصول إلى السلطة. وبالفعل، فقد تغلب على لوبن مرتين: في عام 2017 وفي عام 2022. غير أن الأمر الذي يشكل له هذه المرة إحراجا سياسيا وليس في وسعه الهروب منه (بسبب نصوص الدستور)، أنه سيكون مضطرا لتسليم مفاتيح قصر الإليزيه لمرشحة اليمين المتطرف في حال فوزها بالرئاسة مما يشكل هزيمة سياسية له. وما يعطي للهزيمة طعما أكثر مرارة أن المرشحين الإثنين المنتمين إلى الكتلة الوسطية الداعمة له سياسيا، وهما رئيس وزرائه الأسبق ادوار فيليب عن حزب "هورايزون"، ورئيس الوزراء الآخر غبريال أتال رئيس حزب "النهضة" الذي أسسه ماكرون عام 2016، غير راغبين في تبني إرثه السياسي، لا بل يسعيان للإبتعاد عنه بسبب تراجع شعبيته بشكل غير مسبوق منذ عشر سنوات.

بورصة الترشيحات الرئاسية لم تستقر على نحو نهائي في معسكر اليمين التقليدي بعدما حسمت في معسكر الوسط (إدوار فيليب وغبريال أتال). أما في الحزب الاشتراكي، فيتنافس خمسة مرشحين للفوز بتزكيته، في وقت يتربص الرئيس السابق فرنسوا هولاند ويراقب ما يحصل ويؤكد أنه جاهز إذا رأى أن أيا من هؤلاء لن يكون على قدر المهمة الرئاسية. وأسبوعا وراء أسبوع، يمرر مقترحاته ويلمح الى أنه الأفضل للمنصب بفضل خبرته ومساره السياسي. لكن المشهد السياسي في فرنسا اليوم كما تظهره إستطلاعات الرأي بشكل متواتر يتركز على مرشحين إثنين سيتأهلان للجولة الحاسمة، وهما مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبن، ومرشح اليسار المتشدد وزعيم حزب "فرنسا الأبية" جان لوك ميلونشون. كذلك، تفيد هذه الإستطلاعات بأن لوبن تتمتع بتقدم كاسح على ميلونشون، إذ يبين آخر استطلاع للرأي أنها قد تحصل على 69 في المئة من الأصوات مقابل 31 في المئة لمنافسها اليساري.

لا ينحصر صعود اليمين المتطرف في فرنسا ◄

مدرسة المنصف الدولية
١٩٤٥
MONSIF INTERNATIONAL SCHOOL
1945

Monsif - Jbeil

Phone number: 09-790170/1/2
81-174641
Website: www.monsifschool.edu.lb

◄ فحسب، بل بات عدد كبير من جيرانها يشهد ذلك أيضا لأن المشكلات التي ساهمت في صعود اليمين الفرنسي موجودة في معظم الدول الأوروبية. مثلا، أصبح حزب "البديل من أجل ألمانيا" أول حزب من اليمين الحازم الألماني يفوز بمنصب رئيس برلمان إقليمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بعدما حصل الحزب على نحو 44 في المئة من الأصوات الشهر الماضي في ولاية ساكسونيا - أنهالت.

منذ سنوات ترتفع حظوظ "حزب البديل" بشكل ثابت، خاصة في الولايات الشرقية التي تحولت إلى معقل له. ورغم أن ولاية ساكسونيا أنهالت صغيرة بعدد سكان لا يتجاوز المليونين، وقرابة مليون و700 ألف منهم يحق لهم التصويت، فإن فوزه قد يشكل أول تجربة حكم للحزب ضمن طموحه للوصول إلى السلطة المركزية. وستكون نتيجة الانتخابات في ولاية ساكسونيا ـ أنهالت اختبارا جديدا للحكومة الفيدرالية وللمستشار نفسه، وخاصة أن نسبة التأييد له تراجعت لمستويات غير مسبوقة. وهو كان تعهد في حملته الانتخابية قبل عامين بأن يكافح ضد صعود "البديل من أجل ألمانيا"، ولكن عوضا عن تراجع الحزب المتطرف فقد ازدادت شعبيته، وليس فقط في الولايات الشرقية، بل على المستوى الوطني كذلك. وبالتالي، فإن احتمال عودة حزب يميني متطرف للسلطة في ألمانيا يبدو أقرب من أي وقت مضى منذ هزيمة النازيين في الحرب العالمية الثانية.

أظهر الألمان بعد الحرب العالمية الثانية أنهم أكثر الشعوب الأوروبية حرصا على الإستقرار. لذلك حكم الحزب الديموقراطي المسيحي في أكثر حقب ما بعد الحرب، وهو الذي وثقت به واشنطن واستعاد أوروبية ألمانيا. كما استعاد الوحدة للبلاد والدولة عام 1990 بعد طول انتظار. وكانت حقبة المستشارة أنجيلا ميركل لحوالي عقدين، حقبة للإستقرار والإزدهار.

يحكم ألمانيا اليوم الحزب الاشتراكي متحالفا مع الديموقراطي المسيحي، أي على النقيض من مرحلة ميركل. لكن منذ أكثر من عشرة أعوام يتحدى حزب "البديل من أجل المانيا"، وهو من اليمين المتطرف، الحزبين الكبيرين، بعد أن جرف في طريقه حزب "الليبراليين



"فرنسا الأبية" اليسارية متهمة بتحريض الشارع وتحريكه

القدامى"، وحزب "الخضر الجدد". وقد وصل الآن إلى تحدي الأحزاب الكبرى، وهو معروف بعدائه للهجرة والمهاجرين وعدم حماسته للاتحاد الأوروبي، والبشاشة مع دونالد ترامب وبوتين معا.

للتذكير، حزب "البديل من أجل ألمانيا" يكرر طرح سياساته حول "إعادة الترحيل الجماعي" للمهاجرين. ولقد شارك مسؤولون من الحزب، من بينهم زيغموند، في مؤتمر سري كشف عنه صحافيون ألمان، عقد في ولاية براندبورغ قبل سنتين، ناقش الترحيل الجماعي للمهاجرين ومن هم من أصول مهاجرة. وفي حينه، أثار المؤتمر فضيحة وصرخة داخلية بسبب أوجه الشبه بينه وبين الاجتماع الذي عقده النازيون في مكان قريب، ناقشوا فيه ما بات يعرف بـ"الحل النهائي" الذي أدى إلى "المحرقة النازية".

بالتوازي، إضافة إلى "الترحيل الجماعي"، يروج الحزب المقرب من الكرملين، لوقف منح اللجوء للأوكرانيين وأيضا لوقف دعم كييف عسكريا وماديا. كما يريد إعادة العلاقات مع روسيا والعودة لاستيراد الغاز الروسي الرخيص.

تتجاوز التداعيات الأوروبية المعادلة الألمانية، فيمثل صعود حزب "البديل من أجل ألمانيا" جزءا من المد والتوجه والتحول الأوروبي بنطاقه الأوسع، بعدما انتقلت الأحزاب الشعبوية والقومية اليمينية من العزلة والهامش إلى قلب المنافسة السياسية في كثير من الدول الأوروبية. وقد دخلت هذه الأحزاب الحكومات ودعمتها، وغدت قوة برلمانية موصوفة الوجود.

لا يعد النمط الناشئ مجرد صعود غير متزن وانتهازي، بل هو تطبيع تدريجي لوجود اليمين داخل السياسة الديموقراطية المستقبلية، ويشكل معضلة استراتيجية للديموقراطيات الأوروبية. وقد يدعم وجودها الأجندات الإقصائية والمعادية للوحدوية، والمهددة للحالة الديمقراطية الليبرالية الأوروبية، مع مواجهة صعوبة أكبر في بناء سياسات مشتركة في قضايا الهجرة والدفاع والعلاقات مع روسيا وأوكرانيا والتكامل الأوروبي. يبقى الدرس الأعمق هو انتهاء حقبة تجاهل الأحزاب الشعبوية اليمينية واعتبارها منبوذة سياسيا. قد تبقى هذه الأحزاب في المعارضة وخارج الحكومة، لكنها باتت عنصرا أساسيا من الواقع السياسي.